Journal Of the Iraqia University (65-2) February (2024)

ISSN(Print): 1813-4521 OnIine ISSN:2663-7502
Journal Of the Iraqia University
available online at: https://www.iasj.net/iasj/issue/2776

دور العلاقات المصرية – (الاسرائيلية) في عقد اتفاقية كامب ديفيد عام ١٩٧٨ والموقف المصري الرسمي والشعبي منها .

م.د. عمر عناد حمود مطلك

المديرية العامة للتربية في محافظة الانبار / وزارة التربية

The role of Egyptian-(Israeli) relations in concluding the Camp David Accords in 1978 and the official and popular Egyptian position on it.

M.D. Omar Anad Hamoud Mutlak
fhufyffxu@gmail.com
10.58564/MABDAA.62.2.2023.568

الملخص

تعد العلاقات المصرية – (الاسرائيلي) عشية عقد اتفاقية كامب ديفيد الممهد الرئيسي لعقد تلك الاتفاقية ، وقد عرض البحث موقف المسؤولين في كلا الدولتين والمباحثات التي دارت عشية الاتفاقية ولاسيما زيارة السادات التاريخية لإسرائيل وكيف مهدت لعقد اتفاقية كامب ديفيد حيث اعتبرت المرتكز الاساس للبناء عليها ، فضلا عن ذلك تطرق الى موقف القوى الرسمية والشعبية في مصر ولاسيما الاحزاب السياسية والازهر من عقد الاتفاقية . **الكلمات المفتاحية : مصر ، (اسرائيل) ، اتفاقية السلام ، السادات ، الازهر .**

Abstract

Egyptian-Israeli relations on the eve of concluding the Camp David Accords are considered the main prelude to concluding that agreement. The research presented the position of officials in both countries and the discussions that took place on the eve of the agreement, especially Sadat's historic visit to Israel, and how it paved the way for concluding the Camp David Accords, as it was considered the basis for building upon it, as well as On this, he touched on the position of the official and popular forces in Egypt, especially the political parties and Al-Azhar, regarding concluding the agreement .
Keywords: Egypt, (Israel), peace agreement, Sadat, Al-Azhar.

المقدمة

دخلت العلاقات المصرية الاسرائيلية في عهد السادات ولاسيما بعد حرب اكتوبر مرحلة جديدة من الحوارات والنقاشات التي كانت تدور بين مسؤولي البلدين الامر الذي ادى الى عقد اتفاقية كامب ديفيد وبالتالي وضع التطبيع موضع التنفيذ ، وبذلك تكون مصر اخترقت الطوق العربي وعقدت هذه الاتفاقية منفردة دون مشاركة العرب او الفلسطينيين ، وهذا ما ادى الى ظهور مواقف معارضة في مصر على المستوى الرسمي والشعبي .

تنطلق اهمية الموضوع لما نتج عن العلاقات بين البلدين من اتفاقية كامب ديفيد وما نتج عنها من مواقف داخلية وخارجية الامر الذي احدث شرخ في العلاقات بين السلطة والشعب فضلا عن خلق تباين في المواقف منها ، فاتفاقية كامب ديفيد وما نتج عنها شكلت فجوة في العلاقات الداخلية المصرية ، ووقع اختيار الباحث على هذا الموضوع كونه شكل سابقة خطيرة ونقطة تحول في الصراع العربي (الاسرائيلي) ، وتأتي اشكالية البحث من خلال الاجابة على الاسئلة التالية: ماهو حجم ودور العلاقات المصرية الاسرائيلية في عقد اتفاقية كامب ديفيد ، وما هو الموقف الرسمي والشعبي في مصر منها قسم البحث على عدة محاور والتي تناولت طبيعة العلاقات المصرية (الاسرائيلية) ، فجاء المحور الاول دوافع

القيادة السياسية للاتجاه نحو تحقيق سلام مع (اسرائيل) ، وتناول المحور الثاني النقاط التي لقت معارضة في بنود الاتفاقية ، بينما كرس المحور الثالث للموقف الداخلي من اتفاقية كامب ديفيد ، ، وتوصل الباحث الى استنتاجات مهمه عرضت في الخاتمة .

العلاقات المصرية – (الاسرائيلية) ودورها في عقد اتفاقية كامب ديفيد عام ١٩٧٨ والموقف المصري الرسمي والشعبي منها .

كانت زيارة الرئيس السادات للقدس في عام ١٩٧٧، والكلمة التي ألقاها في الكنيست الإسرائيلي هي الخطوة الفعلية التي ارتكزت عليها عملية السلام فيما بعد ، والتي نتج عنها الكثير من اللقاءات والمشاورات بين الوفد المصري و(الإسرائيلي) (الاهرام ، ١٩٧٧/١١/١٨) وكانت بلا أدنى شك النواة قد حصدت فيما بعد عقد اتفاقية كامب ديفيد، ومعاهدة السلام والتي أثارت تساؤلات كثيرة، واختلفت الآراء بين مؤيد ومعارض على الساحة الداخلية والخارجية واستمرت تبعات ذلك الخلاف حتى يومنا هذا، وادت المعارضة خلال ذلك دوراً هاماً للتنديد بهذه الاتفاقية، واختلفت رؤى النظام والمعارضة على كافة الاصعدة سواء بالدوافع التي جعلت مصر توافق على بنود تلك الاتفاقية مع (اسرائيل) مروراً بالبنود التي نالت استهجاناً كبيراً على الصعيد الداخلي والخارجي، وصولاً بالنتائج التي نالت هي الأخرى معارضة شديدة على كافة الأصعدة.

اولاً: دوافع القيادة السياسية للاتجاه نحو تحقيق سلام مع (اسرائيل)

- رأى البعض أن الإحباطات على الساحة الإقليمية بسبب الفرقة العربية ، والشعور بأن سوريا غير متحمسة لاستئناف مؤتمر جنيف ، ونفاذ صبر الولايات المتحدة إزاء الشد والجذب في السياسة الغربية ، بجانب المشكلات الاقتصادية التي واجهها نظام الحكم في الداخل(هلال ، ١٩٨٩ ، ١٥١).
- بينما رأى البعض الآخر أن قرار زيارة القدس الذي اتخذه السادات هو أكثر القرارات خطورة في التاريخ الحديث ، ومحاولة غير مسبوقة لاقتحام المعضلات السياسية ولم يرحب بهذه الخطوة سوى إسرائيل والأوساط الغربية(نافعة ، ١٩٨٦ ، ٦١) .
- بينما أوضح السادات في مذكراته الدوافع حينما قال " القرار هو محاولة لكسر الحواجز النفسية بين العرب و إسرائيل"(السادات ، ١٩٧٩ ، ٣١٨) .وتساءل إسماعيل فهمي وزير الخارجية آنذاك عن ماهية الحاجز النفسي الذي اوضحه السادات في أسباب زيارته مؤكداً أنه لم يسمع من السادات قط – مسبقاً لرحلته للقدس – ما أسماه بنظرية الحاجز النفسي ، مؤكداً أنه لو اخذنا بمبدأ الحاجز النفسي لوجدنا أن من يحتاج للعلاج النفسي هم العرب الذين عانوا هزيمة تلو هزيمة على أيدي الإسرائيليين، فمعنويات إسرائيل ارتفعت مرات كافية، اما معنويات العرب فهي التي تحتاج الى بعض الإصلاح، فلو احتاج الحاجز النفسي أن يرفع، فعلى القائد الإسرائيلي أن يرفعه ليظهر حقاً أنهم يريدون سلام وليس السادات(فهمي ، ٢٠٠٦ ، ٢٣٠-٢٣١) . أرجعت المعارضة الإسلامية دوافع الرئيس السادات لإيجاد سلام مع العدو الى أسباب اقتصادية ترجع الى الميزانية التي أوشكت على الإفلاس، وأسباب عسكرية ترجع الى وجود اختلال في توازن القوى العسكرية لصالح إسرائيل(الدعوة ، العدد ٢٢ ، ١٩٧٨ ، ٥٨).

ثانياً/ النقاط التي لقت معارضة في بنود الاتفاقية

أ- **مبدأ السيادة**:تنص الفقرة (أ) من الوثيقة الثانية لإطار الاتفاق لمعاهدة السلام بين مصر وإسرائيل على الاتي: ممارسة مصر لسيادتها الكاملة على المنطقة التي تمتد إلى الحدود المعترف بها دولياً بين مصر وفلسطين" إلا أن الفقرة (و) من نفس تلك الوثيقة تتضمن عدم سيادة مصر الكاملة على اراضيها عكس ما احتوته الفقرة (أ) فجاءت الفقرة (أ) الفرعية من الفترة (و) في ذلك النص "عدم السماح بان ترابط اكثر من فرقة ميكانيكية او مشاه في القوات المسلحة المصرية داخل منطقة تبعد ما يقرب من خمسين كيلوا متراً شرق خليج السويس وقناة السويس"(فهمي ، ٢٠٠٦ ، ٢٣٥)اثارت تلك الفترة معارضة شديدة من كافة فصائل المعارضة، وتساءلت المعارضة الإسلامية من أين يأتي الانسحاب الكامل إذا كانت قواتنا لا تستطيع حرية التصرف إلا في حدود خمسين كيلو مترا شرق القناة، وحتى هذا الشرط لم تترك لنا فيه حرية التصرف إلا بفرقة واحدة (الدعوة ، العدد ٢٩ ، ١٩٧٨ ،٣) وتساءل العضو البرلماني ممتاز نصار قائلاً " ان الغالبية العظمى من قواتنا غير مسموح لها التواجد في ميناء بمقتضى معاهدة السلام وهذا وضع غير طبيعي فالسلام الحقيقي لا مكان فيه للأوضاع الاستثنائية، مما يدل على السلام القادم غير حقيقي(الدعوة، العدد٤٠، ١٩٧٩ ، ٥٦)ونقف لنتساءل هل كانت المسافة بين الأراضي المصرية والأراضي المحتلة قريبة إلى الحد الذي يجعل (اسرائيل) تضع بنود في الاتفاقية كضمان لسلامة أمن الأراضي المحتلة بأن تصبح هناك مناطق منزوعة السلام ؟ أم ما هي ماهية تلك الفقرة من بنود المعاهدة؟ ام في صالح من ذلك البند؟ يجيب عن هذا التساؤل اريل شارون في مذكراته إذ اوضح الاتي: "على الرغم من الحدود المشتركة بين مصر واسرائيل وما تطرحه غالبا من مشاكل، هناك مسافة مائتين وخمسة وستون كيلوا متراً تقريباً من الأراضي الصحراوية غير المأهولة بين قناة السويس والاراضي الاسرائيلية، وكانت هذه الحدود المشتركة تبعد عن مناطق (إسرائيل) الصناعية الكثيفة السكان اكثر من حدودنا الأخرى مع سائر الدول

العربية، فسيناء المجردة من السلاح قانوناً تشكل منطقة عازلة نحن في أسس الحاجة اليها"(شارون ، ١٩٩٢ ، ١٧٥) ومن تلك الرؤية التي اعلنها شارون في مذكراته يتضح أنه لم يكن هناك داعي لوجود تلك المنطقة المنزوعة السلاح وبذلك يكون المستفيد الأوحد هو (اسرائيل) وأن السيادة المصرية أصبحت منقوصة على أراضيها لصالح أمن وسيادة (اسرائيل) وهو ما أقرته وضمنته مصر للعدو بموجب اتفاقية السلام.

نصت الفقرة (ب) " أن قوات الأمم المتحدة والبوليس المني فقط المزودة بأسلحة خفيفة لها حق ممارسة مهام البوليس العادية، وسوف ترابط في منطقة تقع غربي الحدود الدولي، وخليج العقبة يتراوح عمقها ما بين ٣٠ و ٤٠ كم " ، مما أثار غضب المعارضة معتبرين أن جميع المواثيق الدولية والقوانين تقرر سيادة كل دولة على اراضيها بشكل كامل إلا أن اتفاقية كامب ديفيد بموجبها لم تسمح لمصر بالسيطرة الكاملة على أراضيها حين أقرت ضمنياً بعدم السماح لدولة مصر أن تفرض سيطرتها على أراضيها وأوكلت تلك السيادة القوات الأمم المتحدة، وحين وافقت مصر على لا يتم سحب هذه القوات الا بموافقة مجلس الأمن على سحبها بالأغلبية المطلقة، وهذا يعني بموجبه عدم إعطاء مصر حرية إجلاء تلك القوات عن اراضيها، مما ينتج عنه عدم السيادة المطلقة لمصر على ارض سيناء وتلك بوجود قوى متعددة الجنسيات ومناطق منزوعة السلاح، وهذه القوات لا تخضع للقانون المصري(فهمي ، ٢٠٠٦ ، ١٥)تنص الفقرة (جـ) على " استخدام المطارات الدولية التي يخلفها الإسرائيليون بالقرب من العريش ورفح ورأس النقب وشرم الشيخ للأغراض المدنية فقط مما في ذلك الاستخدام التجاري المحتمل من جانب جميع الدول" (فهمي ، ٢٠٠٦ ، ١٦-١٧) ، وهنا تساءلت المعارضة لماذا تتحول المطارات التي تركها اليهود إلى مطارات تجارية مما يجعل هناك حرماناً عسكريا لمصر، بالإضافة الى انه يمثل حرماناً عسكرياً فإنه يضع المطارات تحت استخدام دولي في الوقت الذي تعهدت فيه امريكا ببناء مطارات عسكرية وقواعد جوية لإسرائيل في النقب الغربي في مقابل تنازلها عن المطارات الموجودة في سيناء (الدعوة ، العدد ٢٩ ، ١٩٧٨ ، ٧)اما عن نص تطبيع العلاقات مع (اسرائيل) وهو الذي يشمل " انهاء المقاطعة الاقتصادية ورفع القيود على حرية انتقال البضائع والأشخاص، على أن يتمتع مواطني كل من الدولتين بحماية القوانين المطبقة في دولتهم" (٥٠٦) لعام ١٩٥٥ بمقاطعة (إسرائيل) وجميع القوانين والقرارات المرتبطة بهذا القانون أو الصادرة تنفيذاً له(دار الوثائق القومية ، ١٣٧٦١٠- ٠٠٨١)اختلفت رؤية المعارضة لعودة العلاقات الاقتصادية مع (اسرائيل) ، مع رؤية النظام الحاكم إذ رأت ان تطبيع العلاقات مع (إسرائيل) يسهل وييسر لها تحقيق كل مطامعها داخل بلادنا، وتثبيت اقدامها في اقتصادنا اذ نفتح لها أبواب اسواقنا، ونترك لحيلها الماكرة تجوس خلال ديارنا افساداً وتدميراً لاقتصادنا حتى تأتي عليه وهي مطمئنة في ظل تطبيع العلاقات وتبادل السفراء (الدعوة ، العدد ٤٥ ، ١٩٨٠ ، ٤)وتساءل ممتاز نصار كيف يبدأ تطبيع العلاقات بين مصر و(إسرائيل) التي ما زالت تحتل ربع سيناء، واعتبره وضعاً شاذاً فالعلاقات الطبيعية لا يمكن ان تتم بين دولة تحتل أخرى، وعندما رفضت إسرائيل الانضمام لمعاهدة انتشار الأسلحة النووية اعتبرت المعارضة ان إسرائيل غير جادة في السلام وان السلام المصري الاسرائيلي القادم يمكن أن يكون تحت رحمة القوة النووية لإسرائيل(الدعوة ، العدد ٤٠ ، ١٩٧٩، ٥٦).

ب- البترول:جاء بيان رئيس مجلس الوزراء مصطفى خليل امام مجلس الشعب عن معاهدة السلام بجلسة ٥ ابريل ١٩٧٩ مؤكداً ما يلي " ... رفضنا إعطاء اي تعهد او ضمان بإمداد إسرائيل باي كمية من البترول او معاملتها معاملة تفضيلية وكل ما هناك أن المجال يكون مفتوحا أمام إسرائيل للدخول في العطاءات الدولية لشراء الكميات الفائضة عن حاجة مصر شأنها في ذلك شأن الدول الأخرى(حسن ، ٢٠١٢ ، ١٧٦) ، وكما جاءت في أحد ملاحق المعاهدة لم تعط إسرائيل أية معاملات تفضيلية، وضمنت فقط حق إسرائيل إجراء مشتريات (تجارية عالية) من النفط المصري إلا ان اسرائيل هددت بعدم الإنسحاب من منطقة النفط (شعاب على) إذا لم تعقد مصر اتفاقية يتم بموجبها حصول اسرائيل على حصة منتظمة من النفط المصري(فهمي ، ٢٠٠٦ ، ٥٢) وبالفعل تم توقيع اتفاقية النفط المشتركة في مارس ١٩٨٠ بين الجانبين المصري والإسرائيلي والتي بمقتضاها تلتزم مصر بتوريد ما يوازي مليوني طن سنوياً من النفط لإسرائيل، وقد تحدثت دوائر المعارضة المصرية عن قبول الحكومة بتحفيض بلغ في بعض الاحيان خمسة دولارات في البرميل، وتمثل كمية النفط المنصوص عليها ربع حاجات اسرائيل من الطاقة كما تتراوح ما، ٢٠ – ٢٢٪ من تصدير النفط المصري خلال السنوات الأولى للاتفاق، ولم تعرض اتفاقية النفط المصرية الإسرائيلية على مجلس الشعب، وعندما اثار النائب ممتاز نصار هذه القضية مطالباً مناقشة الاتفاق في مجلس الشعب اعترضت الحكومة على اساس ان الاتفاقية تعد مكملة لمعاهدة السلام التي سبق للمجلس الموافقة عليها(رمضان ، ١٩٩٣ ، ١٧-١٨) ، وكانت هذه الاتفاقية من الاتفاقيات المهينة لدولة مصر.

ثالثاً: الموقف الداخلي من اتفاقية كامب ديفيد.

جاءت معارضة السلام مع (اسرائيل) مبكرا على الساحة الداخلية بل جاءت من قبل ان تبدأ وذلك بمجرد ان طرح الرئيس السادات فكرة الذهاب الى القدس، عارض وزير الخارجية إسماعيل فهمي الفكرة، وحاول اقناع السادات بالعدول عن موقفه ووضح ذلك في مذكراته حين قال: " ... لو اننا

ركبنا طائرة وذهبنا بها الى القدس، فهذا عمل ينطوي تلقائيا على الاعتراف بإسرائيل وانهاء حالة العرب، وبهذا نحن نلعب بكارتين أساسيين في السياسة دون ان نجني أي شيء، والمكسب كله يعود لمصلحة إسرائيل، كما تتضاعف قوتهم في المساومة، كذلك فأننا سنثير ثائرة العرب والفلسطينيين .... صدقني يا سيادة الرئيس انني لست ضد مقابلتك مع بيجن، فانا على اتم الاستعداد لان ارتب مقابلة في واشنطن او في جنيف او حتى ندعوه الى القاهرة، اما الذهاب الى القدس فهو امر مختلف تماماً، فأنت تلعب بجميع اوراقك بالذهاب الى القدس دون ان تجني شيئاً.... ولا شك انك ستجبر على بعض التنازلات الأساسية لأول مرة في حياتك..." (فهمي ، ٢٠٠٦ ، ٣٠٨ ، ٣٠٩)اكد ذلك المضمون الكاتب محمد حسنين هيكل في رؤيته لرفض المفاوضات بين الطرفين حينما أوضح ان حقائق وعلاقات وموازين القوة في المفاوضات التي أدت الى المعاهدة المصرية الإسرائيلية، وملاحقها وخطاباتها ومحاضرها ، لم تكن هي الموازين المثلى او المطلوبة للوصول الى نتيجة او محصلة مرضية للمفاوضات لعدة أسباب أهمها(هيكل ، ٢٠٠١ ، ٦٣-٦٧)ان الطرف المصري وجد نفسه في هذه المفاوضات محروماً من قوة مصر الأساسية – الا وهي دورها الإقليمي فمصر من النوع الذي يستمد تأثيره مما هو حوله بالانتماء الى ما هو اكبر من مجرد حدوده، ذلك هو الذي جعل مصر قوة إقليمية بعروبتها- وعلى قاعدة عروبتها – جعل منها قوة عالمية- وحين دخل المفاوض المصري قاعة المفاوضات والعالم العربي بعيد عنه- سواء لأنه عزل العرب عنه او عزله العرب- معنى ذلك ان المفاوض المصري اتخذ مقعده في المفاوضات محروماً من قوته.

- لم يكن المفاوض المصري واقفاً على كامل أرضية حلمه العربي.
- افتقاد مصر الى قوة أساسية الا وهي التحالفات والصداقة، فقد دخلت مصر المفاوضات وحيدة في حين دخلت إسرائيل المفاوضات مع اكبر قوة عالمية آنذاك الا وهو الحليف الأمريكي ومن هنا يمكن رصد مواقف القوى الفعالة في المجتمع سواء الرسمي او الحزبية او البرلمانية او الدينية من معاهدة السلام:

أ- **الموقف على الصعيد الرسمي:**لاقت معاهدة السلام بين مصر وإسرائيل معارضة رسمية أودت الى الاستقالة والرفض التام لأي صلح مع الأعداء قائم على التنازلات والاستسلام وليس السلام وكان على رأس المعارضين وزراء الخارجية على النحو الاتي:-

- قدم وزير الخارجية إسماعيل فهمي عام ١٩٧٧ استقالته بسبب رفضه لزيارة السادات للقدس والتي نصت على: " نظراً للظروف الحالية التي تواجه مصر والعالم العربي، وبسبب التطورات الغير عادية وغير المنتظرة التي ستحدث مؤثرة في القضية العربية، اقدم استقالتي لسيادتكم مقتنعاً تمام الاقتناع بأنني لا استطيع الاستمرار في مكاني، ولا استطيع ان اتحمل كذلك المسؤولية الناتجة عن التطورات الجديدة" (فهمي ، ٢٠٠٦ ، ٣٢٨).

ب- مواقف الأحزاب السياسية من المعاهدة:

تباينت المواقف وتبدلت على الساحة السياسية ومنها:- عارض حزب التجمع اتفاقية السلام منذ الخطوات الأولى التي اتخذها الرئيس السادات الا وهي زيارة القدس، يشير الى ذلك الدكتور رفعت السعيد، أحد قيادات حزب التجمع آنذاك قائلاً " اتصل الرئيس السادات برئيس حزب التجمع القيادي خالد محيي الدين للذهاب معه في زيارة القدس، فرفض خالد محي الدين، فطلب السادات منه إرسال عضو برلماني من حزب التجمع بدلاً منه فرفض ايضاً، وفي طريق ذهاب السادات للقدس اتصل بي صحفي يبلغني أن النائب علي جميل – نائب حزب التجمع- موجود في صاله كبار الزوار برفقة الوفد المرافق للرئيس للذهاب معه إلى رحلة القدس، وقد ذهب عضو التجمع دون ابلاغ قيادات الحزب، وكانت توجد بالحزب انذاك لجنه يطلق عليها لجنة المتابعة تشمل (خالد محي الدين- خلف الله- اسماعيل صبري- عبد الله- فؤاد مرسي- لطفي الخولي – وأنا) وتوصلنا فوراً الى قرار بفصل النائب علي جميل، ومن هنا من النظام حملة ضاربة على حزب التجمع، وحملة اعتقالات ضد رموز الحزب، وظلت العلاقة من سيء إلى أسوء حتى رحل السادات(فهمي ، ٢٠٠٦ ، ٢١٧)استند حزب التجمع الوطني التقدمي على عدة أسباب لرفضه لزيارة الرئيس السادات للقدس والمعاهدة المصرية الإسرائيلية، ومنها إعتبار تلك الخطوات ما هي إلا تسوية جزئية للصراع العربي الإسرائيلي وصلحاً منفرداً بين الحكومة المصرية والكيان الصهيوني، تضمن التخلي عن القضية الفلسطينية في مقابل عودة سيناء منزوعة السلام منقوصة السيادة لذلك عارض التجمع الوطني من اللحظة الأول زيارة الرئيس لإسرائيل وأعلن بوضوح قاطع ان النتيجة العملية للاستمرار في هذه السياسة هي الإلغاء العملي لمؤتمر السلام في جنيف وإيجاد بديل سلمي وحيد سيؤدي اردنا أم لم نرد إلى حل منفرد مع إسرائيل فالوصول إلى حل منفرد يعتبر تحقيق لجزء أساسي من الحلم الصهيوني تدفع ثمنه مصر أولاً قبل أي شعب عربي اخر والسلام على هذه الصورة لن يحقق كما يروج البعض حلاً لمشاكلنا الاقتصادية والتسوية بهذه الصورة لا تنتهي عملياً إلى ما كنا نسميه الحل المنفرد فحسب، بل انها تكرمس عملية إنهاء وتصفية عروبة مصر والإنتماء العربي لمصر وتقرر على العكس انحياز مصر مستقبلاً الى الإستراتيجية الأمريكية في المنطقة العربية وافريقيا(حزب

التجمع الوطني التقدمي الوحدوي ، ١٩٨٠ ، ١٠٤-١٠٥), مؤكدين ان معارضتهم للاتفاقية ليست حول قضية السلام والتسوية العادلة، ولكن على المنهج الذي اتبعه النظام الحاكم، لأنه لن يؤدي الى الهدف الأساسي الا وهو التسوية العادلة، بل سيكرس سلاماً منقوصاً(الاهالي ، العدد ١ ، ١٩٧٨/٢/١)اما عن موقف حزب العمل: اختلفت رؤيته لاتفاقية كامب ديفيد، باختلاف الاحداث على الساحة السياسية، فأكد الحزب في البداية أنه قد درس كل بنود المعاهدة وتوصل الى ان توقيع المعاهدة خطوة أولى لمشوار طويل نحو تحقيق السلام العادل في منطقة الشرق الأوسط(الشعب ، ١٩٧٩/٥/١) ، لكن بعد اعلان إسرائيل القدس عاصمة لها، اعتبر الحزب ان ذلك اختراق وهدم للأسس التي وافق عليها الحزب للاتفاقية لذللك أعلن ابراهيم شكري رفض الحزب للاتفاقية(الشعب ، ١٩٨٠/٣/١١) يقول إبراهيم شكري " لقد فهمنا أن ما يسمى تطبيع العلاقات بين مصر وإسرائيل ستسير على الخطوات التي تتخذ لحل القضية الأساسية، وهي القضية الفلسطينية، والتمكين للشعب الفلسطيني من أن يكون له كيانه ووطنه على جزء من ارضه، وكان الحد الأدنى المتصور لذلك هو الضفة الغربية، وقطاع غزة وعلى هذا الأساس وافق حزب العمل على اتفاقية كامب ديفيد، اما ما نراه الان فهو يدعو الاستفزاز ويدل على أن إسرائيل لا تريد السلام ابداً وانهم ليسوا اطلاقاً أصحاب شرف وامانة، ومن الصور التي تدل على أن إسرائيل لا تريد سلاماً.

- مواصلة إقامة المستوطنات في كل مكان، بل والسماح للإسرائيليين لأول مرة بالاستيطان في المدن العربية مثل مدينة الخليل.
- رفض إسرائيل التفاوض مع منظمة التحرير الفلسطينية " (الدعوة، العدد ٤٧ ، ١٩٨٠،٥٩) أما عن المعارضة الإسلامية، فقد رأت أن مشروعات اليهود للسلام كما أعلنها بيجن لم يطرأ عليها تغير كي تقيم معاهدة سلام معهم، ولن يطرأ عليها ما دامت السياسية لديهم مرتبطة بتخطيط يهودي عبر عنه هرتز بقوله " إننا نطلب ما نحن بحاجة إليه وكلما زاد عدد المهاجرين زادت قطعة الأرض " وعبر موشي ديان بقوله " إذا كنا الكتاب المقدس فإن علينا بالمثل ان نمتلك ارض الكتاب المقدس" (الدعوة، العدد ٢٠ ، ١٩٧٨، ٥٣)، ومن تلك الرؤية من جانب المحتل الصهيوني، رأى عمر التلمساني، أنه من الخير أن نموت تحت فرع القناة وهدير المدافع اباة أعزة، من أن نعيش اذلة تحت صلف المستهينين بنا(الدعوة ، العدد ٥٣ ، ١٩٨٠ ، ٧) ووصل الأمر بالمعارضة أن وصف البعض زيارة السادات للقدس بأنها بمثابة نبش لقبور الشهداء كي يبيع السادات عظامهم(عباس ، ١٩٨٦ ، ٥٠)، كما أعتبر الدكتور فتحي رضوان أحد أهم أقطاب المعارضة أنذاك ان السلام الذي فرض علينا بمعاهدة كامب ديفيد هو سلام من جانب واحد، وسلام من جانبنا مقرون بالتفريط والضعف والاستسلام، وترفع وتسلط من جانب إسرائيل(الشعب ، ١٩٨٣/١/٥)

جـ المعارضة البرلمانية انعقد مجلس الشعب لمنع اتفاقية السلام ووثائقها صباح يوم الاثنين ١٩٧٩/٤/٩، واستمرت المناقشة في جلسة ١٠ /٤/ ١٩٧٩ الجلسة الصباحية والمسائية من نفس اليوم، طلب سبعون عضواً الكلمة، لكن تحدث ثلاثون عضواً، ورأى رئيس المجلس اغلاق باب المناقشة بسبب تلقيه اقتراح من عشرين عضوا باغلاق باب المناقشة، ثم عرض رئيس المجلس تقرير اللجنة للتصويت، فوافق على الاتفاقية (٣٢٩) عضواً، ورفضها (١٥) عضواً، وامتنع عن التصويت (١) عضو، في حين تغيب عن الجلسة (١٣) عضواً، وهؤلاء الأعضاء الذين رفضوا الاتفاقية أسماءهم كالاتي: (محمد حلمي مراد – محمود علي حسن – احمد طه احمد – قباري عبدالله – عادل عيد – محمود القاضي – كمال احمد محمد – خالد محيي الدين – طلعت رسلان – عبدالمنعم حسين – احمد محمد يونس – محمد كمال عبدالمجيد – احمد حسن ناصر – صلاح أبو إسماعيل – ممتاز نصار)، وامتنع عن التصويت العضو محمد كامل أباظة، ومن الأعضاء الذين وافقوا على الاتفاقية (علوي حافظ – سيد رستم – عبدالمنعم المساوي– نوال عامر – عثمان أحمد عثمان– احمد فؤاد محيي الدين– مدكور أبو العز– إبراهيم شكري– سيد مرعي – – كمال الشاذلي – محمد صلاح توفيق– كمال الشاذلي– محمود أبو واقية– صوفي أبو طالب– امال عثمان، واخرون)(سيف الدولة، ١٩٨٠ ، ١٥-١٩) وفي اثناء المناقشات اعلن خالد محيي الدين (رئيس حزب التجمع) رفضه المعاهدة، معتبراً أن المعاهدة لم تقدم لمصر سوى انسحاب مشروط من سيناء، من شأنه ان يضر بسيادة مصر على أراضيها، وتنتهك تعهدات مصر العربية، وتضعف دورها القيادي في العالم العربي، وقال ان إقامة علاقات طبيعية كاملة مع إسرائيل ثمن باهظ يتحتم على مصر دفعه قبل إتمام الانسحاب الإسرائيلي، وان ذلك سيترك المفاوض المصري بلا وسائل ضغط في المفاوضات من اجل الحكم الذاتي في الضفة الغربية وقطاع غزة، كما وجه نقد بان مصر لم تحقق سلاماً شاملاً بل سلاماً منفرداً، وقال أن مصر سوف تعزل نفسها عن العالم العربي، والعالم الإسلامي، وعالم عدم الانحياز، وان قبول مصر بالمعاهدة سيفتح الباب واسعاً أمام الهيمنة الأمريكية على مصر والمنطقة كلها، ورد دكتور بطرس غالي على رؤية خالد محيي الدين قائلاً إن هذه ليست المرة الأولى التي تتفاوض مصر نيابة عن أشقائها العرب، مستشهداً بتفاوض مصر عن الشعب السوداني، وحصلت من خلال تلك المفاوضات على الحكم الذاتي للسودان، ورأى العضو أحمد ناصر ان المعاهدة تنتهك الشروط الاساسية لجامعة الدول العربية، حيث نص القرار رقم ٢٩٢ على أن أي دولة عضو في الجامعة لا يمكنها التفاوض على سلام منفرد أو عقد أي سلام مع إسرائيل وأن أي دولة تتخذ مثل هذه الخطوة تتعرض

للطرد من الجامعة العربية (بطرس غالي ، ١٩٩٧ ، ٢١١-٢١٢)وجاءت كلمة الدكتور محمود القاضي أثناء مناقشة قرار رئيس الجمهورية بشأن الموافقة على معاهدة السلام كما وردت في مضبطة مجلس الشعب في الجلسة الثانية والستين المنعقدة في ١٠ ابريل ١٩٧٩ لتلخص البنود التي تمت على أساسها رؤية المعارضة للرفض والتي اشتملت على

- لا يمكننا زيادة حجم قواتنا في القطاع (أ) على الإطلاق وهذا يؤكد عدم سيادة مصر على اراضيها، إذ أن القوات في هذا القطاع محددة بالسيارة والعربة وبالجندي
- لا نستطيع ندخل قوات في القطاعين (ب-جـ) وهذا ليس من السيادة في شيء
- لا نستطيع ان ننشأ أي مطارات عسكرية في كل سيناء القطاعات (أ-ب-جـ) من القناة وحتى الحدود.
- لا نستطيع ان نستعمل أي مطارات من الموجودة لأغراض عسكرية وهذا ليس من السيادة في شيء.
- لا نستطيع ان ننشأ أي موانئ عسكرية في أي مكان من سيناء.
- ان قوات الامن الدولية تعتبر قوات احتلال مستديمة على أراضينا وليست قوات امن، لان أمريكا هي التي ستتولى في نهاية الامر اختيارها ولا نستطيع إخراجها(عبد السميع ومحمود القاضي ، ١٩٨٤ ، ١٧٩-١٨٠) .

وتساءل ممتاز نصار (نائب برلماني مستقل) هل يمكن تحقيق السلام الفوري بين مصر واليهود رغم اثار الحروب الأربعة، ان حروب سنوات (١٩٤٨- ١٩٥٦- ١٩٦٧- ١٩٧٣) قد تركت جروحاً غائرة في قلب كل مصري ودماء شهداء مصر الذين يقدرهم البعض بثمانين الف شهيد تصرخ(الدعوة، العدد ٤٠، ١٩٧٩، ٥٦) ، ورغم البنود والحجج التي استندت عليها المعارضة داخل أروقة البرلمان لرفض اتفاقية السلام الا ان المجلس وافق في نهاية جلسة ١٠ ابريل ١٩٧٩ على الاتفاقية() اكتوبر ، العدد ١٢٩، ١٥/ ٤/ ١٩٧٩، ١٦) .

د- **موقف الأزهر من اتفاقية السلام:**عقب ابرام معاهدة السلام اصدر الازهر العديد من البيانات المؤيدة للاتفاقية، وصدر بيان من دار الإفتاء المصرية لتأييد المعاهدة أصدره مفتي الجمهورية آنذاك جاد الحق علي جاد وجاء البيان للتأكيد على ان المعاهدة ليست مخالفة للدين الإسلامي بل تتفق من الناحية الشرعية مع مجموعة من المعاهدات التي ابرمها الرسول ﷺ مشبهاً المعاهدة بصلح الحديبية(الاهرام، ٤/ ٩/ ١٩٧٩) وجاءت ردود الفعل غاضبة ورافضة لهذا البيان وخاصة تشبيه المعاهد بصلح الحديبية، حيث رأى المعارضين ان جوهر الخصومة في صلح الحديبية محصور في صد النبي محمد صل الله عليه وسلم وصحبه عن دخول مكة لاداء العمرة، بينما الخصومة بين مصر وإسرائيل قامت بسبب وجود ارض محتلة، وشعب مشرد، ودماء مهدرة، وحرمات معبوث بها وفي مقدمتها القدس الشريف(المطعني، الدعوة ، العدد ٣٨ ، ١٩٧٩، ٥٨) ، وذكر البيان المؤيد لاتفاقية السلام الآية الكريمة (وان جنحوا للسلم فاجنح لها وتوكل على الله) فاعترضت المعارضة على استخدام ذلك النص الديني، مؤكدين ان فقهاء المسلمين ربطوا بين اليات الجهاد وهذه الآية رباطاً لا يفصل بينهم، فكيف يتم الربط بين تلك الآية وبين محتل اماله البعيدة الوصول بدولته لتمتد من النيل الى الفرات(الاعتصام، العدد ٢ ، ١٩٧٨، ٥) وتساءل البعض " عندما يصدر الازهر بياناً رسمياً بأن معاهدة كامب ديفيد مثل معاهدة الحديبية، مع ان الازهر نفسه سبق ان افتى عام ١٩٤٨ بأن أي هدنة مع اليهود كفر، فكان الازهر بذلك قد حكم على نفسه بالكفر، الم يتصور الازهر آنذاك كيف سيتلقى الناس مقارنته الحديبية بكامب ديفيد، الحديبية أدت الى فتح مكة للإسلام، وكامب ديفيد أدت الى فاح القاهرة لصالح تل ابيب(الشناوي ، الأطباء ، العدد ١٠٤ ، ١٩٨٦، ٣٢)كان على المؤيدين للمعاهدة الشيخ عبدالرحمن بجمار حين ارسل برقية تأييد للرئيس السادات جاء فيها " لقد حاربتم باسم الله وسالمتم باسم الله..." وهو قول يضفي الشرعية الدينية على المعاهدة وذلك من اعلى مسؤول بالأزهر، واتجه المجلس الصوفي الأعلى ومشيخة الطرق الصوفية نفس اتجاه الازهر بتأييد المعاهدة من خلال تنظيم مسيرة مؤيدة للرئيس آنذاك، كما أقيمت صلاة شكر من مسجد الحسين بمناسبة توقيع المعاهدة(صالح، ١٩٩٠ ، ٣٢٣)وقامت وسائل الاعلام التابعة للأزهر بتبرير المعاهدة، وخاصة مجلة الازهر ومنبر الإسلام، ولم تكتفي تلك البوتقات الصحفية بالتبرير بل قامت بمهاجمة كل من يعارض الاتفاقية، ومهاجمة الموقف العربي الرافض للمعاهدة ، فأكدت مجلة الازهر ان الإسلام يجنح للسلام وان موقف العرب السلبي يضر اكثر مما ينفع ، يدل على ذلك عدة مقالات نشرتها مجلة الازهر منها مقال " لا تزرعوا السموم فتقتلكم" كتب به " فان لم ترجع اليكم عقولكم وتتيقظ فيكم ضمائركم لسوف تنقلب بكم عروشكم وكراسيكم ويحل بكم انذار ربكم" جاء هذا المقال كنوع من التهديد الديني لموقف العرب الرافض للصلح مع الأعداء(الازهر، العدد ٥٢ ، ١٩٨٠، ٦٥٠) ، وكما نشرت مجلة منبر الإسلام " ان من يدعي ان السادات أراد السلام منفرداً فإنما يهذي ولن يجد من يسمع له" (منبر الإسلام ، ١٩٨١، ٦٤) في الوقت الذي ابلت فيه القاهرة تعيين اول سفير (اسرائيلي) بها كجزء من عملية السلام، خرج ذلك المرشح – الياهو بن اليشار ليعلن بتصريحات تأييده الواضح لسياسة إقامة مستوطنات للعدو في الضفة الغربية وحق اليهود في الاستيطان

فيها، وهذا مخالف لنصوص معاهدة السلام ، وهاجم ادانة أمريكا لهذه السياسة الخطرة(رمضان, مصر في عصر السادات، ١٩٨٩، ١٧٨) لم يكن من المنتظر من محتل ان يعلن عكس ذلك، ولكن كان من المنتظر من الحكومة المصرية ان تستوعب ان المصالح هي التي تحدد اتجاهات اليهود وليس المعاهدات والاتفاقيات، وان العدو لا يهمه في المقام الأول سوى تحقيق مصالحه فقط، وان اليهود منذ قديم الازل بارعين في الخيانة، وعدم الوفاء بالعهود، على اية حال تقدم السفير الصهيون بأوراقه كأول سفير للعدو في القاهرة، كان رد الفعل الداخلي غاضب الى الدرجة التي أودت بمواطن يدعى سعد ادريس حلاوة ، باحتجاز مجموعة من الفلاحين، في الجمعية الزراعية بقريته، وكان معه ميكروفون ومدفع، وطالب بطرد السفير الإسرائيلي في نفس اللحظات التي كان يقدم فيها أوراق اعتماده، واخذ يتحدث عن تاريخ مصر ومجدها، وكان موقف النظام الحاكم من ذلك الحدث انه في بضع ساعات كان ٣٠٠٠ من جنود الامن المركزي بقيادة النبوي إسماعيل وحسن أبو باشا يحاصرون المكان وبدأت قوات الامن المركزي في اطلاق رصاص كثيف حتى سقط جزء من الجدار والنافذة، وسقط سعد ادريس حلاوة ينزف، رغم ذلك كتب على جدران الجمعية بدمائه قبل موته " اطردوا السفير الإسرائيلي من القاهرة، ولتحيا مصر حرة، ولتحيا مصر عربية" ثم اقتحمت قوات الامن الجمعية واخذت في ضرب المواطن بالاحذية حتى فارق الحياة، وتم حفظ التحقيق في القضية لموت الفاعل، وبدأ تحقيق اخر في جريمة قتل سعد ادريس حلاوة نفسه، واقر الشهود ان قوات الامن المركزي هي التي قتلته بأوامر عليا، لكن التدقيق يحفظ بعد ذلك، وفي اليوم التالي نشر الاعلام القومي ان فلاحاً مجنوناً احتل الجمعية الزراعية، واحتفظ بالرهائن مطالباً بمزيد من التقاوي وعلف الحيوانات من الجمعية، ويأتي في نهاية الخبر ان المجنون طالب ايضاً بابعاد السفير الصهيوني(عباس ، ١٩٨٦ ، ٩٥-٩٦) .

موقف حزب التجمع الوطني الديمقراطي الوحدوي من اتفاقية السلام :يعد حزب التجمع الوطني أكثر الأحزاب المسموح بها رسميا على الساحة اتساقا في موقفه من عملية السلام مع إسرائيل واكثرها وضوحا. نتيجة لمنطلقاته الأيديولوجية المحددة المعالم التي ساهمت في رسم رؤية وتفسير الحزب لمغزى الأحداث الجارية ودلالاتها. ورغم أن التجمع ليس حزبا و إنما أقرب إلى صيغة الجبهة الائتلافية منه إلى الحزب، حيث يضم تيارات شتى وقوى اختلفت في منابعها الفكرية و التاريخية و النظرية: اشتراكية وماركسية و ناصرية وقومية و التيار الديني المستنير، الا ان هناك قدرا كبيرا من الاتفاق بين هذه التيارات على الخطوط الأساسية(الشوبكي ، ٢٠٠٥ , ٢٨- ٢٩)، وكان ذلك انعكاسا للواقع السياسي والقيود المفروضة على نشأة الأحزاب، لذا يتميز حزب التجمع بصيغة فريدة أطلق عليه " الحزب المتعدد الأيديولوجيات وعموما لم ينظر الحزب إلى النهج المصري في التعامل مع الصراع العربي- الإسرائيلي الذي بدأ يأخذ منحنى خطيرا مع زيارة السيدات للقدس، باعتباره سياسة منفصلة وقائمة بذاتها، وانما باعتباره جزءا من سياسة عامة في اطار المخطط الأمريكي الرامي إلى السيطرة على منطقة الشرق الأوسط و إلى تفكيك التجربة الناصرية التي انتهجت خطا واضحا في التحرر الوطني و محاولة التطبيق الاشتراكي في مصر. وقد اعتبر الحزب أن هذه السياسية التي توجد جذورها الحقيقية في سياسة الانفتاح الاقتصادي من شأنها أضعاف مصر في مواجهة التحديات الخارجية، وربط مصر بروابط التبعية الاقتصادية والثقافية بالغرب الرأسمالي، وفقدان مصر لاستقلالها السياسي والاقتصادي, و لم يكن التقارب المصري – الاسرائيلي الا حلقة في هذه السلسلة باعتبار ان إسرائيل ليست سوى أداة في يد الإمبريالية الأمريكية أو بالأدق تحقيقا لاهداف ومخططات متطابقة لكل منهما. و من هذا المنطلق عارض حزب التجمع زيارة السادات لإسرائيل وما ترتب عليها من نتائج مجسدة في الأهداف ومخططات اتفاقيتي كامب ديفيد، ثم " معاهدة السلام" المصرية/ الإسرائيلية(عبدالرزاق ، ١٩٩٤ ، ١٥١-١٥٢)، واستنادا الى ثبات موقع الحزب الذي لم تغير على امتداد مسار التسوية وهو ما طرحته جريدة الأهالي على امتداد الفترة التي لم تكن سوى شرح وتأييد لوجهة النظر التي أوردناها(الأهالي، ١/٢/ ١٩٧٨) , وهو ما أعلنه رئيس الحزب خالد محي الدين في ساحة مجلس الشعب أثناء مناقشات " معاهدة السلام " المصرية – الإسرائيلية معددا أسباب رفض الحزب لها على النحو التالي: (عبدالرزاق ، ١٩٩٤ ، ٩٨) .

- تنطوي الاتفاقية على إهدار للسيادة المصرية لأنها لا تعطي مصر سوى انسحاب مشروط من سيناء وبالتالي تدعم المعاهدة التفوق الإسرائيلي بينما تضر بقضية السلام و تعرضه على المدى الطويل لأخطار كثيرة، بسبب تدعيمها لاستمرار الخلل الاستراتيجي بين إسرائيل و الدول العربية
- تضعف المعاهدة التزامات مصر العربية بنص المعاهدة ذاتها لأنها تعطي هذه المعاهدة أولوية على الالتزامات الأخرى، و بالتالي تضعف التضامن العربي الذي تدعم أساسا بسبب الخطر الصهيوني، فبالغاء هذا الخطر و عقد صلح و صداقة و تعاون مشترك فإن مبدأ الالتزامات العربية تصبح في حكم المستحيل.
- إضعاف دور مصر القيادي ؛ فبمجرد قبول مصر الصلح المنفرد وعقد سلام مع اسرائيل فقدت شرعيتها واهليتها لهذه القيادة لمدى ارتباط هذه الزعامة اساساً بقيادة مصر للصراع العربي/ الإسرائيلي و نضالها المرير من أجل القضية العربية و الحل الشامل لنزاع الشرق الأوسط .

- تلتزم مصر بنص المعاهدة بإقامة علاقات طبيعية كاملة مع إسرائيل، ولم تكمن خطورة ذلك في قضية قيام هذه العلاقات قبل الانسحاب او بعده، و لكن القضية ان ذلك يتجاوز حق ما يلزم به القانون الدولي . فالاعتراف القانوني الذي يأتي بعد إنهاء حالة الحرب لا يلزم أي دولة في العالم بإقامة علاقات دبلوماسية و تجارية و ثقافية. فهذه قراراته سيادة و النص عليها في المعاهدة يمثل ثمنا ضخماً دفعته مصر لهذه المعاهدة، ودفعته قبل الانسحاب الكامل مما يجبر مصر على ابتلاع الاستفزازات الإسرائيلية و يضعها تحت ضغط عنيف مهما تمادت إسرائيل في صلفها و تعنتها
- المعاهدة صفقة ثنائية وليست حلا شاملاً، ومن شأنها عزل مصر ليس فقط عن وطنها العربي بل أيضا عن العالم الاسلامي وعالم عدم الانحياز ، هو ما سيساعد بطبيعته على إضعاف قدرة مصر على مقاومة الضغوط الإسرائيلية والأمريكية واضافة إلى ذلك عكست صحيفة الأهالي * التي انهالت عليها الضربات إلى حد مصادرة أعدادها و عدم قدرتها على الظهور أحيانا كثيرة السياسة الإسرائيلية و ممارستها الاستفزازية و ما انطوت عليه من تصرفات بعد المعاهدة وخنوع القيادة المصرية وضعفها إزاءها ومدى أبعاد ذلك واخطاره على الصعيدين الداخلي والخارجي لتؤكد صحة موقف الحزب جملة وتفصيلا(الأهالي، العدد ١٦ ، ١٧/ ٥/ ١٩٧٨)ورغم الضربات التي وجهت للحزب وصحيفته فقد رفض الحزب أن يستسلم للضغط أو أن يحل نفسه وادى دورا هاما مع باقي فصائل الحركة الوطنية لمقاومة كامب ديفيد ومعاهدة السلام، لينتهي به المطاف أخيرا بأن يلقى مع عدد كبير من المناضلين في السجون في مواجهة اعتقالات سبتمبر ١٩٨١ .

موقف حزب الاشتراكي :لقد اتسمت عملية التحول للتعددية السياسية المقيدة بمركزية دور القيادة السياسية وامتلاك زمام إدارة وقيادة عملية التحول والسيطرة على خطواتها، فكان السادات محور التجربة الحزبية، حيث لعب خلال ١٩٧٤ – ١٩٨١ أدوار المبادر والمشجع والحكم المحايد بين الأطراف المتصارعة، وفي مرحلة أخرى أدوار القاضي وصانع القرار عند وصول الحوار إلى لحظات حاسمة. وبدا السادات مسيطرا تماما على خطوات التحول وعلى ممارسة التجربة بالشكل والحدود التي تضمن استمرار تحكمه وسيطرته و رقابته على النظام ككل ، وهو ما بدا واضحا على نشأة حزب العمل بصفة خاصة(الشوبكي ، ٢٠٠٥ , ٢٠)وهو ما انعكس على موقف حزب العمل الاشتراكي من اتفاقيتي كامب ديفيد الذي كان اكثر المواقف إثارة وأغناها بالدلالات ، ويرجع ذلك في المقام الأول الى الظروف الخاصة التي نشأ فيها الحزب والملابسات صاحبت تلك النشأة. فقد تم تأسيس الحزب في ظروف تعرضت فيها التجربة الديموقراطية الهشة التي بدأت بتشكيل المنابر في إطار الاتحاد الاشتراكي، واستكملت بتحول المنابر إلى أحزاب و السماح بإنشاء أحزاب جديدة إلى نكسة حقيقية . كان حزب الوفد الجديد قد استكمل اجراءات تأسيسه و تمت الموافقة على قيامه، وبدأ يمارس نشاطه بالفعل. ولكن لم يمض على قيامه عدة شهور حتى صدر القانون ٣٣ لعام ١٩٧٨ والخاص بحماية الجبهة الداخلية و السلام الاجتماعي و الذي بموجبه حرم رئيس الحزب فواد سراج الدين وأخرون ممارسة حقوقهم السياسية فأعلن الحزب حل نفسه في يونيو ١٩٧٨ ، وفي الوقت نفسه تعرض حزب التجمع لضغوط عنيفة من جانب الحكومة، و بدأت لعبة المصادرة مع صحيفة الأهالي الناطقة باسمه في هذه الظروف وحفاظا الشكل الديمقراطي شعر السادات بالحاجة إلى وجود معارضة يمكن السيطرة عليها او على احتواؤها في اطار محدد لا يتصادم مع الخط السياسي العام الذي ينتهجه على الصعيدين الداخلي و الخارجي. لذلك شجع السادات قيام حزب العمل الاشتراكي، وذلل امامه جميع العقبات الإدارية والقانونية التي كانت تحول دون قيام الأحزاب بسهولة, ولم يمانع الحزب الوطني من مساعدة حزب العمل في هذا الصدد. ولم يقتصر الأمر حد الموافقة او التشجيع، و لكن تم اختراق الحزب من داخله و على اعلى مستوياته ولكن الأمور لم تسر في الطريق المرسوم لها فقد بدأ حزب العمل يشعر تدريجيا أن السياسات الحكومية داخليا وخارجيا تواجه بمعارضة حقيقية ولا تجد صدى رجل الشارع المصري، وكان عليه أن يختار بين أن يصبح حزبا حقيقيا له قواعد شعبية أو أن يتحول إلى مجرد ديكور ديمقراطي(عبدالرزاق ، ١٩٩٤ ، ١٠٠)وفيما يتعلق بكامب ديفيد فقد وافق الحزب رسميا عليها ولكنه أبدى عددا من التحفظات والمخاوف تدور حول ثلاثة نقاط يمكن إجمالها على النحو التالي:

النقطة الاولى: هو المحور الوطني المصري، فقد اعتقد الحزب أن تطبيع العلاقات مع إسرائيل لا يمكن أن يتوفر له المناخ المناسب إلا بعد إتمام الانسحاب الكامل من سيناء. و بالتالي تحفظ الحزب على تبادل السفراء بعد تمام المرحلة الأولى من الانسحاب كما نصت الاتفاقيات. وفي الوقت نفسه أبدى الحزب بعض المخاوف حول احتمالات الغزو الاقتصادي لمصر من جانب إسرائيل و طالب باليقظة و الحرص.

النقطة الثانية : ومثل محور العلاقات العربية المصرية، فقد اعتبر الحزب أن المعاهدة المصرية/ الإسرائيلية خطوة أولى في طريق طويل لن يكتمل إلا بالجلاء الكامل عن الأراضي العربية المحتلة في سوريا والضفة الغربية وغزة والقدس، وطالب بالحفاظ على التضامن العربي

النقطة الثالثة: وهو المحور الاستراتيجي والدولي، ويلاحظ أن الحزب لم يحدد موقفا واضحا في هذا الصدد واكتفى بالإشادة بالجهود الأمريكية لإبرام هذه المعاهدة، وطالب واشنطن بالضغط على حليفتها إسرائيل لانهاء احتلالها للأراضي العربية(عبدالرزاق ، ١٩٩٤ ، ١٠١) , ويرجع هذا الموقف

المبدئي من كامب ديفيد مجسدا في التأييد الحذر او المشروط كمحصلة لعوامل عديدة لعل أهمها: الضغط الحكومي بكافة الأشكال و الوسائل وبخاصة من خلال التأثير المباشر للجناح الذي يتزعمه محمود أبو وافيه داخل الحزب. إلى جانب الظروف الخاصة التي أدت إلى نشأة الحزب– كما سبق أن أوضحنا– وهي ظروف لم تكن تسمح للحزب إلا بقدر ضئيل من الحركة إلا بعد مرور فترة من الوقت يدعم فيها الحزب مواقعه ويكتسب ثقة الشعب. وبعدها يستطيع الحزب أن يعبر عن مواقفه بشكل أكثر تحررا. وبناء على ذلك عندما طرحت المعاهدة على مجلس الشعب للمناقشة أعلن رئيس الحزب إبراهيم شكري موافقة الحزب على المعاهدة(الشوبكي ، ٢٠٠٥ , ٢٢)غير أن ذلك لم يدم طويلا، فقد بدأ الحزب يغير من موقفه من المعاهدة تدريجيا وتتصاعد حدة الخلافات مع الحكومة حول سبل تطبيقها و الآثار التي ترتبت عليها، الى ان قرر الحزب في بيان أصدره ونشرته صحيفة الشعب الناطقة باسمه [في ٣ مارس ١٩٨١] اسقاط الموافقة على المعاهدة و اعتبارها كأنها لم تكن، واعلن رفضه لاتفاقيتي كامب ديفيد و ملحقاتهما(الشعب، بتاريخ ٣/ ٣/ ١٩٨١)وعموما يرجع موقف الحزب إلى عدة أسباب يتعلق بعضها بالممارسات الإسرائيلية والتفسير الاسرائيلي للاتفاقيات، كما يرجع بعضها الآخر إلى التصرفات المصرية على ضوء الممارسات الإسرائيلية، واخر إلى عوامل سياسية أهمها تزايد السخط الشعبي و رفضه لتلك المعاهدة وخشية الحزب من عزلته جماهيريا ان هو استمر في تأييدهاومن المفارقات أن الحزب وصحيفته لم يكتفيا بمجرد إصدار بيانات التنديد و المقالات الملتهبة و انما لعبا دورا مهما في هذه المرحلة على صعيد التعبئة الشعبية لمواجهة كامب ديفيد و تداعياتها. فطالب الحزب بوقف التطبيع و مقاطعة البضائع الإسرائيلية، وخصوصا بعد احتلال جنوب لبنان ثم ضرب المفاعل النووي العراقي [يونيو ١٩٨١] وفتحت الصحيفة صدرها لبيانات قوى المعارضة بكافة اتجاهاتها خاصة بعد الضغط الرهيب الذي يتعرض له حزب التجمع الوطني في تلك المرحلة(الشعب ، ١٩٨١/٤/١٤) , ووصل الأمر إلى أن أصبح السادات شخصيا عرضة لهجوم عنيف(الشعب ، ١٩٨١/٦/٩)هكذا أصبح حزب العمل الاشتراكي الذي بدأ بالموافقة على كامب ديفيد طرفا فاعلا في القوى الوطنية التي التقت كلها في النهاية لمواجهة القوى الساداتية ، لتتصاعد حدة المواجهة وتصل ذروتها باعتقالات سبتمبر ١٩٨١, حين قرر السادات وضع ما يقرب من الفين من زعماء المعارضة في السجون، و نقل عدد ضخم من الصحفيين و اساتذة الجامعات الى وظائف إدارية لمجرد التنبيه لخطورة غزو الثقافة الإسرائيلية لمصر والاعتراض على سياسة السادات ونهجه في التعامل مع العدو الصهيوني، لتنهي الحقبة الساداتية و تغلق ملفاتها بهذه الصفحة(عبدالرزاق ، ١٩٩٤ ، ١٠٣) .

ثالثا : التيارات الإسلامية يرتكز محور الخلاف بين السادات والتيارات الإسلامية على منهج السادات في التعامل مع الصراع العربي – الإسرائيلي واتباع سياسة الحل المنفرد، و من الجدير بالملاحظة هنا أنه على الرغم من دخول النظام الناصري في جولات تصادم متكررة مع جماعة الإخوان المسلمين إلا أن النهج الناصري في معالجة الصراع العربي – الإسرائيلي لم يكن مطلقاً من بين اسباب هذا الصدام ، ليبقى الصراع العربي – الإسرائيلي بعيداً عن محور الخلافات بين الطرفين لأنه لم يكن هناك خلاف بينهما حول ضرورة التصدي لإسرائيل ومقامة مخططاتها التوسعية، وان كانت المنطلقات الأيديولوجية واسباب ووسائل كل منهما في إدارة هذا الصراع مختلفة(الشوبكي ، ٢٠٠٥ , ١٥٠) ، ولا ينفي ذلك محاولات السادات في فترة حكمه الأولى، وبخاصة بعد حرب أكتوبر ١٩٧٣ أن يكسب ثقه التيارات الإسلامية وأن يعتمد عليها في مواجهة القوى المناوئة وبخاصة القوى اليسارية والناصرية؛ فافرج عن جميع المعتقلين من الإخوان المسلمين وسمح لهم بممارسة نشاطهم العلني دون الانخراط في حزب سياسي.وعلى الرغم من ان تيارات متعددة خرجت من تحت عباءة الإخوان المسلمين، مما جعل من إمكانية السيطرة عليها كلها مرة واحدة عملية صعبة، إلا أن السادات تصور أن مجرد الافراج عن قياداتها سوف يكون كافيا في حد ذاته لضمان ولائها له. و لقد سعد السادات كثيرا بلقب " الرئيس المؤمن " و تصور ان التسويق الإعلامي الضخم لهذا اللقب يمكن أن يحول دون تصادم هذه الجماعات معه(مصطفى ، ١٩٩٥ ، ١٣٠– ١٣٥)ومن المفارقات أن هذه الجماعات سارت معه بالفعل على طريق التنديد بالحقبة الناصرية وخاصة فيما يتعلق بقضايا الديمقراطية وقضايا التأميم والحراسات، و لكنها لم تستطع أن تسايره في تصرفاته وسياساته كافة. وجاء نهجه في التعامل مع الصراع العربي/ الإسرائيلي و جاءت مبادرة القدس وزيارة السادات الإسرائيل لتكون بمثابة بداية الأزمة واحد محاور الصدام العنيف بين الطرفين.وعلى أية سنحاول فيما يلي تحليل موقف الجماعات الإسلامية من النهج الساداتي في التعامل مع الصراع العربي – الاسرائيلي منذ زيارة القدس وذلك من خلال تحليل ما طرحته مجلة الدعوة – بقدر اتساع المجال لتلك– وعلى الرغم من أن هذه الصحيفة لا تعبر عن التيارات الإسلامية كافة، وبخاصة فيما يتعلق بموقفها من المجتمع الإسلامي وكيفية بنائه على أسس صحيحة، إلا أن الخلافات بينها فيما يتعلق بقضية الصراع العربي – الاسرائيلي ليست جوهرية و ربع كانت خارج هذه المعادلة، و بالتالي فإن موقف الدعوة أن يعبر موقف الجماعات الإسلامية بشكل عام من هذه المسالة, وعموما فإن نظرة التيارات الإسلامية إلى جوهر الصراع العربي – الاسرائيلي لم تتغير على الإطلاق منذ نشأة الصراع، حيث تنبع هذه النظرة من منطلقات أساسية

مفادها أن فلسطين أرض إسلامية، وبالتالي فان تهويد هذه الأرض يعتبر اعتداء على الإسلام. فالخطر الصهيوني هو خطر يهدد الإسلام يعادل في ذلك الخطر الصليبي قديما. ومن هنا فإن هذه الجماعات الدينية لا تعترف بأي حق تاريخي لليهود على ارض فلسطين أو أي جزء منها. غير ان هذا الموقف المبدئي لم يكن يعني رفضا قاطعا لأية محاولات للتسوية السياسية. فقد خضع هذا الموقف بدوره للاعتبارات السياسية ولعلاقات القوى بين الجماعات بالنظام الحاكم. فرغم اتسام موقف هذه الجماعات من زيارة السادات للقدس بطابع الحذر الا انها ذكرت بطابع اليهود وماضيهم في نكث العهود وعدم احترامها، وبالمقابل أهابت بوحدة المسلمين وعدم انقسامهم، وأن الأمر بحاجة الى البحث والتدبر للحكم على تلك الخطوة بالتأييد او المعارضة(الدعوة، العدد ١٩، ١٩٧٧) ، وفضلت الدعوة أن تنتظر نتائج الزيارة قبل ان تحكم عليها وهاجمت موقف المسرفين في التأييد الذين وصل إسرافهم إلي حد المطالبة بإعادة كتاب التاريخ الإسلامي لإزالة الروح العدوانية التي يتضمنها بالنسبة لصلة المسلمين باليهود، كما هاجمت المسرفين في المعارضة والذين وصلت معارضتهم الى حد الاتهامات والتهديدات. لكنها أكدت في الوقت نفسه على موقف الإسلام من اليهود باعتبارهم "أشد الناس عداوة للذين آمنوا "، ورفضت الدعوة إلى تزوير التاريخ الإسلامي ليتلاءم مع الموقف الراهن(الدعوة العدد ٢٠، ١٩٧٨) ،اما مجلة الإعتصام فقد كانت أكثر وضوحا وصلابة، فهي وان كانت لم تهاجم الزيارة فورا إلا أنها أبدت تشككا واضحا حول نتائجها بسبب طبيعة العدو الشرس واطماعه التوسعية. وفي الوقت نفسه أبدت انزعاجها تجاه إيحاءات الصحافة المصرية حول ما يمكن أن تسفر عنه الزيارة وما يتردد من أصداء وتصريحات حول مستقبل زاهر بتضافر العبقرية اليهودية مع إمكانيات العرب المادية و البشرية وعن الانفتاح المنشود فكريا وسياسيا وعقائديا واقتصاديا(عاشور، ١٩٧٧، ١٨)غير أن موقف بيجن من المبادرة، خاصة بعد زيارته للإسماعيلية، قد أطلق العنان لسيل من الهجوم على إسرائيل وكشف أهدافها التوسعية، لتنتقل الدعوة إلى مرحلة الحث على الجهاد وعدم التخلي عنه وتحذر من خروج مصر من حلبة الصراع، والتشكك في أي امل للحل السلمي مع اليهود(الدعوة ، العدد ٢٨، ١٩٧٨) ، وبجانب تلك الرؤية الدينية للصراع حددت تلك الجماعة موقفها من كامب ديفيد على أسس سياسية واضحة منددة باتفاقيتي كامب ديفيد ومعددة لأسباب رفضها و خطورتهما لعل أهمها أن مصر لا تتمتع بحرية إقامة المطارات المدنية والعسكرية في سيناء مهما كانت الضرورة الحاجة إلى ذلك، ولا تستطيع قواتنا حرية التصرف الا في حدود ٥٠ كيلو مترا شرق القناة، أما باقي سيناء فتستبيحها القوات الدولية الموالية بطبيعتها لإسرائيل. فضلا عن قضية القدس وإسقاطها من حسابات المفاوضات، كما لا يوجد في إطار الحكم الذاتي ما يوصي مطلقا بإمكانية استعادة الضفة وغزة(الدعوة ، العدد ٣٢، ١٩٧٩)وعموما اتخذت مجلة الاعتصام الموقف نفسه تقريبا منتقدة الذين ايدوا كامب ديفيد، وانتقدت تداعياتها وبخاصة وجود قوات الطوارىء الدولية في سيناء وتجاهل الاتفاقيتين للقدس(الاعتصام، ١٩٧٨/١١/٢) ، وبعد إبرام " معاهدة السلام " المصرية الإسرائيلية حددت الدعوة منها موقفا صريحا ورافضا، ووصفت ذاك الصلح بأنه السلام المستحيل بين مصر وإسرائيل لأنه لن يكون سلاما شاملا و إنما سلاما مفتعلا، فالسلام الحالي هو سلام إسرائيلي سوف يكون تحت رحمة القوة النووية الإسرائيلية فضلا عن أنه يحمل مخاطر اقتصادية عديدة و مخاطر ثقافية و مخاطر فكرية و مخاطر إعلامية جسيمة(الدعوة، العدد ٤٠، ١٩٧٩) , ثم بدأت الدعوة تفسح مجالا متزايدا لأخبار التطبيع وتحذر من مخاطره وبخاصة محاولة احتواء العقل العربي وترويضه. وجاء قرار الكنيست بإعلان القدس عاصمة موحدة لإسرائيل ليدفع بالمعارضة إلى ذروتها لتصل إلى حد الصدام(الدعوة، العدد ٥٠، ١٩٨٠), ولكنها في الوقت نفسه انتقدت القرارات العربية بتوقيع عقوبات ضد مصر واعتبرت ان مثل هذه العقوبات لن تلحق الضرر الا بشعب مصر(الدعوة، العدد ٣٧، ١٩٧٩) , هكذا فإن الدعوة بما تمثل من تيارات دينية، ومعها باقي الجماعات الدينية الأخرى قد وصلت في علاقاتها بالسادات إلى مفترق طرق مع بداية عام ١٩٨١, وكما حدث مع باقي فصائل الحركة الوطنية لم تعد الجماعات الدينية تراعي شخص السادات او تجنبه هجومها، ليصل الحد إلى الإيماءة بان السادات قد خرج عن الاسلام، أو على الأقل التشكيك في صدق نواياه. وتصاعد الصدام بين الجانبين، واصبح السادات بالنسبة لبعض فصائل هذه الجماعات على أقل تقدير شخصا يحل دمه لتصل الأمور إلى منتهاها عقب اعتقالات سبتمبر باغتيال السادات في ٦ أكتوبر ١٩٨١ على يد مجموعة تنتمي إلى تنظيم " الجهاد"(Bruce,2008, 83) .

ردود الفعل العربية إزاء المعاهدة :فقد اجتاحت عاصفة الغضب والحزن سماء الوطن العربي للتصدي لمعاهدة السلام المصرية/ الإسرائيلية، واعلن الحداد في العواصم العربية، واكتظت الشوارع بالمتظاهرين وتعددت اعمال الشغب ضد مقار البعثات الدبلوماسية المصرية. وتصدت الحكومات لنظام السادات، باتخاذ قرارات حاسمة على كافة المستويات وفرض عقوبات شاملة على مصر – و هو ما سوف نتناوله تفصيلا في استعراض العلاقات المصرية العربية (فياض، ١٩٧٩، ١٣٦)وعلى الجبهة الفلسطينية كان الوضع أشد عنفا وضراوة، حيث اندلعت المظاهرات و الاضطرابات في الضفة وغزة التي تحولت إلى انتفاضة شاملة عقب التوقيع على المعاهدة، واتخذت طابعا أعنف وأشمل وزادت حدة الاستنكار للمعاهدة لما تشكله من تطورات خطيرة على القضية الفلسطينية ومصير الشعب الفلسطيني وحقه في اقامة دولته المستقلة. وهو ما جسد رد الفعل على المستويين

الرسمي والشعبي الذي أجمع على إدانة المعاهدة المنفردة، ورفض الحكم الذاتي المقترح حيث أنه لا يحقق الحد الأدنى من مطالب الشعب الفلسطيني وإدراكه التام لهذه الخدعة (فياض، ١٩٧٩، ١٣٨)ونخلص من التحليل النهائي لمعاهدة السلام في هذا السياق العام إلى انه من الواضح ان اخطارها وتداعياتها بالتأثير السلبي على مصير القضية الفلسطينية وعلى الأوضاع العربية بشكل عام كان من بين دوافع الرفض المصري الشعبي لها، بجانب التأثير السلبي للمعاهدة على قضايا الاستقلال الوطني والتنمية في مصر، والتي شكلت المحور الأساسي للرفض الشعبي المصري لتلك المعاهدة، بخاصة بعد أن اتضحت أبعادها كاملة إلا أن عدم اتفاق الأطراف العربية على استراتيجية موحدة في مواجهة إسرائيل، والعجز عن إيجاد بديل عما طرحه السادات وشرع في تنفيذه؛ قد جعل موقف القوى الوطنية الرافضة أكثر صعوبة وسهل في الوقت نفسه من مهمة السادات الذي لم يكترث كثيرا لأبعاد ذلك ومدى مساهمتها بقدر ما- بجانب اليات الحركة الاجتماعية المصرية في إطار الممارسات الساداتية على صعيدي السياسة الداخلية والخارجية- فيما وصلت إليه الأمور باغتيال السادات و إسقاط نظامه ليبدا عهد جديد.

الخاتمـــــــة

من خلال دراسة هذا الموضوع توصلنا الى جملة من الاستنتاجات المهمة ابرزها :

اولا : ان زيارة السادات الى اسرائيل سابقة خطيرة وفتحت الباب لجميع التفاهمات اللاحقة وبالتالي عقد المعاهدة .

ثانيا: اظهرت اللقاءات والحوارات والتفاهمات بين المسؤولين المصريين والاسرائيليين وجود الرغبة لدى البلدين في عقد معاهدة تنهي حالة الصراع بينهما وتؤسس لمرحلة جديدة .

ثالثا: ان عقد اتفاقية كامب ديفيد ادى الى ردود فعل قوية سواء كانت داخلية ام خارجية .

رابعا: عزلة مصر عربيا وظهور معارضة داخلية شديدة سواء على المستوى الرسمي او المستوى الشعبي .

خامسا : كانت العلاقات مع (اسرائيل) السبب المباشر في اغتيال السادات .

المصادر باللغة العربية

اولا: الكتب العربية

١- احمد علي حسن: اتفاقيتا كامب ديفيد ومعاهدة السلام بين مصر وإسرائيل وملحقاتها والاتفاق التكميلي الخاص بإقامة الحكم الذاتي الكامل في الضفة الغربية وقطاع غزة والوثائق المتعلقة بها، ط٢، مكتبة الآداب، القاهرة، ٢٠١٢.

٢- اريل شارون، مذكرات اريل شارون، ترجمة أنطوان عبيد، مكتبة بيسان، بيروت، ١٩٩٢ .

٣- إسماعيل فهمي، التفاوض من اجل السلام في الشرق الأوسط، دار الشروق ، القاهرة، ٢٠٠٦.

٤- بطرس بطرس غالي، طريق مصر الى القدس- قصة الصراع من اجل السلام في الشرق الأوسط ، مركز الاهرام للترجمة والنشر ، ١٩٩٧ .

٥- توفيق فياض، انتفاضة المناطق المحتلة ضد المعاهدة، شؤون فلسطينية مايو ١٩٧٩ .

٦- جمال عبد السميع ومحمود القاضي ، نجم العصر الذهبي للمعارضة ، القاهرة ، ١٩٨٤ .

٧- حزب التجمع الوطني التقدمي الوحدوي، البرنامج السياسي العام – المؤتمر العام الأول- ١٠-١١ أيلول ١٩٨٠.

٨- حسن نافعه، مصر والصراع العربي الإسرائيلي من الصراع المحتوم في التسوية المستحيلة، ط٢، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت ١٩٨٦

٩- حسين عاشور، الخطر القادم، مجلة الاعتصام، ٣ ديسمبر ١٩٧٧.

١٠- حسين عبدالرازق، صحيفة تحت الحصار، الأهالي صحيفة تحت الحصار ، القاهرة ، دار العالم الثالث، ١٩٩٤ .

١١- دار الوثائق القومية، مجلس الوزراء، الكود الارشيفي (١٣٧٦١٠- ٠٠٨١)

١٢- عبد العظيم رمضان, مصر في عصر السادات، الطبعة الاولى، مكتبة مدبولي، ١٩٨٩.

١٣- عبدالعظيم المطعني، حوار صريح حول فتوى معاصرة "مجلة الدعوة، العدد (٣٨) يوليو ١٩٧٩.

١٤- عبدالعظيم رمضان، مساعي السلام العربية الإسرائيلية، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ١٩٩٣.

١٥- عصام سياق، الصراع العربي- الإسرائيلي له طبيعة خاصة، الدعوة ، العدد ٢٨، سبتمبر ١٩٧٨

١٦- علي الدين هلال، السياسة الخارجية لمصر منذ كامب ديفيد، مركز الاهرام للترجمة والمشر، القاهرة، ١٩٨٩ .

١٧- عمرو الشوبكي حزب العمل ، القاهرة، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، ٢٠٠٥ .

١٨- فهمي الشناوي ، من زرع التطرف والإرهاب في عقول الشباب ، جلة الأطباء، العدد (١٠٤) السنة ٢٣، يناير ١٩٨٦ .

١٩- ماجدة علي صالح ، الدور السياسي للأزهر (١٩٥٢-١٩٨١) رسالة دكتوراه غير منشورة كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، ١٩٩٠ .

٢٠- محمد أنور السادات، انور السادات البحث عن الذات ، القاهرة ١٩٧٩ .

٢١- محمد حسنين هيكل، السلام المستحيل والديمقراطية الغائبة، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، بيروت ٢٠٠١ .

٢٢- محمد عباس، اغتيال امة ، مكتبة مدبولي ، القاهرة ، ١٩٨٦ .

٢٣- الموقع الالكتروني : https://ar.m.wikipedia.org

٢٤- الموقع الالكتروني: https://ar.m.wikipedia.org

٢٥- هالة مصطفى، النظام السياسي والمعارضة الإسلامية في مصر ، مركز المحروسة للخدمات والنشر ، القاهرة ،١٩٩٥ .

ثانيا: الصحف والمجلات

١- صحيفة الأهالي، (القاهرة) .

٢- صحيفة الاهرام ، القاهرة .

٣- صحيفة الشعب ، (القاهرة) .

٤- مجلة أكتوبر ، (القاهرة) .

٥- مجلة الازهر، ، (القاهرة) .

٦- مجلة الاعتصام ، (القاهرة) .

٧- مجلة الدعوة ، (القاهرة) .

ثالثا: الكتب الاجنبية

1- Bruce K. Rutber Ford, Egypt after Mubarak, Liberalism, Islam, and Democracy in the Arab World, Princeton University Press ٢٠٠٨ .

Sources in English

First: Arabic books

1- Ahmed Ali Hassan: The Camp David Accords, the peace treaty between Egypt and Israel and its annexes, and the supplementary agreement regarding the establishment of full self-rule in the West Bank and Gaza Strip and related documents, 2nd edition, Library of Arts, Cairo, 2012.

2- Ariel Sharon, Ariel Sharon's Memoirs, translated by Antoine Obaid, Bisan Library, Beirut, 1992.

3- Ismail Fahmy, Negotiating for Peace in the Middle East, Dar Al-Shorouk, Cairo, 2006.

4- Boutros Boutros Ghali, Egypt's Road to Jerusalem - The Story of the Struggle for Peace in the Middle East, Al-Ahram Center for Translation and Publishing, 1997.

5- Tawfiq Fayyad, The Uprising of the Occupied Territories against the Treaty, Palestinian Affairs, May 1979.

6- Gamal Abdel Samie, The Golden Age of the Opposition, Judge Najm Axis, Don Publishing House, pp. 179-180.

7- National Progressive Unionist Rally Party, General Political Program - First General Conference - September 10-11, 1980.

8- Hassan Nafieh, Egypt and the Arab-Israeli Conflict from the Inevitable Conflict in the Impossible Settlement, 2nd edition, Center for Arab Unity Studies, Beirut 1986.

9- Hussein Ashour, The Coming Danger, Al-Istisam, December 3, 1977.

10- Hussein Abdel Razek, Under Siege newspaper, the previous source.

11- National Records House, Council of Ministers, Archive Code (137610-0081)

12- Abdel Azim Ramadan, Egypt in the Era of Sadat, first edition, Madbouly Library, 1989.

13- Abdul-Azim Al-Mutali, A frank dialogue about a contemporary fatwa, Al-Da'wa Magazine, Issue (38), July 1979.

14- Abdel-Azim Ramadan, Arab-Israeli Peace Endeavors, Egyptian General Book Authority, Cairo, 1993.

15- Issam Siyaq, The Arab-Israeli Conflict Has a Special Nature, Al-Da'wa, No. 28, September 1978.

16- Ali El-Din Hilal, Egypt's Foreign Policy Since Camp David, Al-Ahram Center for Translation and Publishing, Cairo, 1989.

17- Amr Al-Shobaki, Labor Party, Cairo, Al-Ahram Center for Political and Strategic Studies, 2005.

18- Fahmy Al-Shennawi, Who Planted Extremism and Terrorism in the Minds of Young People, Jallet Al-Doctors, Issue (104), Year 23, January 1986.
19- Magda Ali Saleh, The Political Role of Al-Azhar (1952-1981), unpublished doctoral thesis, Faculty of Economics and Political Science, Cairo University, 1990.
20- Muhammad Anwar Sadat, Anwar Sadat's Search for the Self, Cairo 1979.
21- Muhammad Hassanein Heikal, The Impossible Peace and the Absent Democracy, Publications Company for Distribution and Publishing, Beirut 2001.
22- Muhammad Abbas, Assassination of a Nation, Madbouly Library, Cairo, 1986.
23- Website: https://ar.m.wikipedia.org
24- Website: https://ar.m.wikipedia.org
25- Hala Mustafa, The Political System and the Islamic Opposition in Egypt, Al-Mahrousa Center for Services and Publishing, Cairo, 1995.
Second: Newspapers and magazines
1- Al-Ahaly newspaper, (Cairo).
2- Al-Ahram newspaper, Cairo.
3- Al-Shaab newspaper, (Cairo).
4- October Magazine, (Cairo).
5- Al-Azhar Magazine, (Cairo).
6- Al-I'tisam Magazine, (Cairo).
7- Al-Da'wa Magazine, (Cairo).
Third: Foreign books
1- Bruce K. Rutber Ford, Egypt after Mubarak, Liberalism, Islam, and Democracy in the Arab World, Princeton University Press 2008 .